

Distr.: General
20 December 2006
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الخامسة والعشرون

محضر موجز للجلسة ٥٢٧

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة مانالو (نائبة الرئيس)

وفيما بعد: السيدة أكار (نائبة الرئيس)

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الدوري الثاني لغيانا (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records
Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.



في غياب السيدة آباكا (الرئيسة)، رَأَسَت الجلسة السيدة مانالو، نائبة الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (تابع)

التقرير الدوري الثاني لغيانا (CEDAW/C/GUY/2)

١ - بناء على دعوة الرئيسة، اتخذ وفد غيانا مجلسه إلى مائدة اللجنة.

٢ - **السيدة شاديك (غيانا):** رحبت بالفحص الدقيق من جانب اللجنة للتقرير الدوري الثاني لغيانا (CEDAW/C/GUY/2) وقالت إن حكومتها تتعهد قانونيا وفعليا بإقامة الآليات التي تكفل المشاركة التامة والمتكافئة للمرأة والرجل في المجتمع. وأنها ستبرز التطورات في سبع مجالات رئيسية وطلبت من اللجنة أن تأخذ في الاعتبار التحديات المستمرة للمعايير التي تعطي الهيمنة للأب وللبيئة الاقتصادية الصعبة.

٣ - وتابعت كلامها قائلة إنه بالرغم من أن مبدأ المساواة في الحقوق وعدم التمييز مكرس في دستور عام ١٩٨٠، فهو ليس قابلا للإنفاذ قانونيا. كما أن المرأة، بسبب افتقارها إلى الوعي والتعليم، قلما استخدمت الأحكام التشريعية اللاحقة، مثل قانون الحقوق المتساوية (١٩٩٠) وقانون منع التمييز (١٩٩٧). وأضافت أنه يسرها أن تبلغ أن القيود الملازمة للدستور قد جرت معالجتها خلال عملية الإصلاح الدستوري الأخيرة في غيانا. كما أن لجنة الإصلاح الدستوري، التي تضم ممثلين عن المنظمات الدينية والمجتمع المدني وجميع الأحزاب السياسية، قد خلصت إلى أنه يتعين أن يُدرج في الدستور حق أساسي واجب النفاذ في عدم التمييز

على أساس نوع الجنس أو الحالة الاجتماعية أو الحمل. وقررت أيضا أن تكون سبع اتفاقيات دولية وإقليمية معنية بحقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في المستقبل، جزءا من أحكام الدستور، واجبة التطبيق على القطاعين العام والخاص كليهما. ويطلب مشروع قانون صادر عن الجمعية الوطنية في نهاية أيار/مايو ٢٠٠١ بإنشاء عدة لجان دستورية لرصد تطبيق هذه الاتفاقيات. ومن اللجان التي تهم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة هناك لجنة شؤون المرأة والمساواة بين الجنسين، ولجنة الشعوب الأصلية، ولجنة حقوق الطفل.

٤ - ثم أوجزت بعد ذلك مسؤوليات مختلف الوكالات والبرامج التي تكوّن الجهاز الوطني للنهوض بالمرأة في غيانا. وقالت إن وزارة العمل والخدمات الإنسانية والضمان الاجتماعي في بلدها قامت، بغية ضمان أن تكون أدوارها ووظائفها تكميلية، بصياغة أهداف واضحة لكل منها.

٥ - وتابعت كلامها قائلة إن مكتب شؤون المرأة، وهو جهاز من أجهزة وزارة العمل، جرى إنشاؤه عام ١٩٨١. وإن المكتب الذي تقع على عاتقه مسؤولية تنسيق الجهود الوطنية للقضاء على التمييز ضد المرأة وكفالة مشاركة المرأة في المجتمع بشكل تام، يقدم توصيات متعلقة بالسياسات، ويقترح إجراءات تشريعية وغيرها من التدابير، ويقوم بتنفيذ برامج تهدف إلى زيادة الوعي وغيرها من البرامج، كما أنه ينظم برامج تدريبية، ويدير صناديق القروض المتجددة للمشاريع الصغرى، ويجمع المعلومات وينشرها. واستطردت قائلة إنه لتمكين المكتب من إنهاء بعض أنشطته تدريجيا والتعامل بصورة أكثر فعالية مع المبادرات في ميدان السياسة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، جرى البدء في عملية تبسيط للإجراءات عام ١٩٩٧ بإنشاء وكالتين يمولهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هما معهد غيانا للقيادات

٨ - كما أن خطة العمل الوطنية للمرأة في غيانا، ٢٠٠٠-٢٠٠٤، تشكل جزءاً لا يتجزأ من "بناء القدرة للمساواة بين الجنسين"، الذي يتم تمويله بشكل رئيسي من جانب الحكومة. وتركز الخطة على استراتيجيات للعمل على كلا المستويين الصغير (تدريب المهارات على سبيل المثال) ومستوى سياسة المشاريع الكبرى، باتباع نهج شامل فيما يتعلق بالعوامل العديدة التي تؤثر على المرأة. وتقر الخطة أيضاً أن وصول المرأة إلى السلطة ومراكز صنع القرار هو أمر لا غنى عنه لضمان استفادة المرأة بشكل متساو مع الرجل من الموارد والبرامج الإنمائية.

٩ - وواصلت كلامها قائلة إن لجنة مشتركة ما بين الوزارات، تشمل كبار الفنيين من القطاعات المختلفة للاقتصاد، تشترك في المسؤولية مع مكتب شؤون المرأة من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتزود المكتب بالمشورة الفنية. كما أن اللجنة الوطنية المعنية بالمرأة، التي تقدم المشورة للحكومة بشأن قضايا السياسة وبدء مشاريع البحوث، تتألف عضويتها من الأحزاب السياسية ومن قاعدة واسعة من النساء ذوات التجربة في مجال المرأة والتنمية. وهناك تسليم بأن وظائفها تشكل جزءاً من المجال الأوسع من مسؤوليات لجنة المرأة والمساواة بين الجنسين.

١٠ - وتابعت كلامها قائلة إن المساواة في المشاركة السياسية هي أمر أساسي للنهوض بالمرأة في المجالات الأخرى. وإن وجود عدد من النساء صانعات القرار بمستوى الكتلة الحرجة يمكن أن يغير القيم والأولويات التي يسودها الذكور. لذلك يسرها أن تعلن عن زيادات هامة في عدد الممثلين من النساء على مختلف الصُّعد إثر الانتخابات العامة الأخيرة. ويبلغ حالياً عدد البرلمانيات ٢٠ من أصل ٦٥، بزيادة قدرها ١٥ في المائة تقريباً عن عام ١٩٩٧. كما تضاعف عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب وزارية، من اثنتين إلى أربع. وللمرة الأولى تشغل امرأة من الهنود

النسائية والمركز الوطني للموارد والتوثيق. وسيتم تعزيز المكتب ذاته من النواحي الهيكلية والموظفين والأموال.

٦ - وواصلت كلامها قائلة إن المكتب ومعهد القيادات النسائية والمركز الوطني للموارد والتوثيق هي الوكالات الاستراتيجية الثلاث التي تقوم وزارتهما عن طريقها بتنسيق برنامج شامل مع مشروع يستغرق أربع سنوات تحت عنوان "بناء القدرة للمساواة بين الجنسين". ويستهدف هذا البرنامج الذي تؤدي فيه المنظمات غير الحكومية دوراً في جميع المراحل، خمس فئات هي: النساء القياديات في الحياة السياسية والعامّة، والمرأة في المنظمات غير الحكومية مثل النقابات والمنظمات الأهلية، والنساء المهمشات اللواتي يعشن في الفقر في المناطق الحضرية أو الريفية، والنساء الحاصلات على التعليم العالي اللواتي يعانين من ضعف تقدير الذات، وصانعي السياسة، والجماعات المهنية وغيرها التي يمكنها أن تقوم بإدراج منظور جنساني في عملها.

٧ - وقالت إن معهد القيادات النسائية في غيانا يركز على التمكين عن طريق زيادة الوعي بغية إزالة الحواجز النفسية والمواقف التي تثني المرأة عن المشاركة في التنمية. كما تركز برامجه التدريبية الموجهة إلى تعزيز المهارات التفاعلية والثقة بالنفس من أجل المشاركة في المجالات العامة والمدنية والاقتصادية، على نساء القاعدة الشعبية. وتتضمن التحديات المستقبلية زيادة أثر التدريب على المرأة الريفية وتصحيح التفاوت بين المتاح من النساء المؤهلات ونقص تمثيلهن في المناصب الإدارية. ويقوم المركز الوطني للموارد والتوثيق بجمع المعلومات المتعلقة بقضايا الجنسانية ونشرها، كما ينشر رسالة إخبارية تهم المرأة، ويشارك مع المكتب في تصنيف إحصاءات تتعلق بمشاركة المرأة في القطاعات المختلفة.

الاغتصاب أو الزنا بالمحارم أو حين يشكل خطراً على صحة المرأة، أو حين تكون المرأة مصابة بفيروس نقص المناعة أو يمكن أن تنجب طفلاً مصاباً بعاهاث بدنية أو عقلية. وبموجب القانون لا يمكن إنهاء الحمل بعد بلوغه أكثر من ثمانية أسابيع، ويتعين أن يكون الإنهاء بعملية غير جراحية يقوم بها أو يشرف عليها طبيب. ويتم توفير النصح والإرشاد بصورة إلزامية قبل وبعد الإجهاض من جانب أطباء حكوميين ومنظمة غير حكومية متخصصة.

١٣ - وفي مجال التعليم، تقوم مجموعة من الوكالات التي تدعمها الحكومة وغيرها من الأجهزة والوكالات غير الحكومية بتزويد المتسربين من المدارس بالمهارات اللازمة للعمل. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، تخرجت ١٥٩ امرأة من الدورة الأولى للتدريب على مهارات غير تقليدية للنساء كالنجارة والسباكة، والعديد منهن حصل بالفعل على وظيفة في شركات البناء.

١٤ - وواصلت حديثها قائلة إن قانون المساواة في الحقوق وقانون منع التمييز هما الصكان القانونيان الرئيسيان اللذان يحميان المرأة من التمييز في العمالة، كما تتخذ تدابير لتشجيع إقامة القضايا وتطبيق الجزاءات في حالة حدوث انتهاكات. وتشمل خطة العمل الوطنية لتقدم المرأة تدابير لتقليص البطالة. كما أن شبكة المرأة الريفية، وهي منظمة غير حكومية، تعمل مع معهد البلدان الأمريكية للتعاون بشأن الزراعة بغية تنفيذ برامج تعليمية وبرامج مصممة لإدراج الدخل للنساء.

١٥ - واستطردت قائلة إنه بينما يمكن للمرأة الموظفة في الوكالات الحكومية أن تأخذ إجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة ثلاثة أشهر، فإن المرأة الموظفة في القطاع الخاص لا تتمتع بضمان أية إجازة من هذا القبيل، بل إن العديد منهن يُفصلن من عملهن، سراً، بعد الحمل. وتعلق وزارتها

الأمريكيين هذا المنصب، حيث كلفت بتولي وزارة شؤون الهنود الأمريكيين. كما أن رابطة البرلمانيات والمنتدى السياسي للمرأة الناشئ حديثاً، الذي تدعمه كندا، سيكفلان استفادة النساء بشكل عام من تمثيلهن المتزايد في البرلمان. وزاد تمثيل المرأة في المجالس الإقليمية الديمقراطية العشرة، ضمن نظام الحكم المحلي، من ٢١ في المائة عام ١٩٩٧ إلى ٣٠ في المائة، وإن كانت لا توجد أية امرأة حالياً رئيسة مجلس. وقالت أخيراً إنه يسعددها أن تعلن أن السيدة الأورابل القاضية ديزيري برنار، الرئيسة السابقة للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، أصبحت أول امرأة تتولى منصب رئيس الهيئة القضائية.

١١ - وتابعت كلامها قائلة إن غيانا بها ثاني أعلى معدل إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في منطقة البحر الكاريبي. ونتيجة الفقر والبطالة، أصبحت المرأة فئة ضعيفة، إذ تبلغ نسبة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من النساء ٤٥ في المائة من الحالات التي تم الإبلاغ عنها حتى الآن في عام ٢٠٠١. وينوي مكتب شؤون المرأة أن يقوم بتعبئة المرأة عن طريق المنظمات غير الحكومية للعمل مع أمانة الإيدز الوطنية التي أُعيد تشكيلها بناء على برنامج وقائي متعدد الوجوه، خصصت له الحكومة تمويلاً إضافياً، بينما كانت برامج أخرى معنية بالدعوة والتعليم تستعين في عملها بالجماعة الكاريبية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

١٢ - وأضافت قائلة إن غيانا سجلت إنجازات هامة في مجال الصحة خلال فترة ١٩٩٧-١٩٩٩. فقد انخفضت وفيات النساء والأطفال بنحو ٣٠ في المائة. وجعل قانون الإنهاء الطبي للحمل هذا الإنهاء قانوناً حينما يجريه أطباء مسجلون في مستشفيات معتمدة. وتم السماح بالإجهاض قانوناً في ظروف معينة - مثلاً، حين ينجم الحمل عن

العمل الوطنية لنماء المرأة ستساعد على توحيد النساء للعمل من خلال تخطي الفواصل الدينية والاجتماعية والسياسية كقوة تواصل مع المجتمع. وبموجب الخطة، سيتم وضع أنظمة تحليلية لضمان أن يتم تصنيف البيانات الرسمية حسب الجنس والموقع الجغرافي. إن غيانا، وهي إحدى أولى البلدان المنضمة إلى الاتفاقية، حققت خطوات هامة في تقليص عدم المساواة بين الجنسين، بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والحكومة الكندية بصورة خاصة.

١٩ - السيدة غونزاليز: أثنت على غيانا لتقديمها تقريرها الدوري الثاني بهذه السرعة. وقالت إن هذا مثال يمكن أن تحتذيه البلدان الأخرى في المنطقة التي لم تقدم بعد تقريرها أو قدمته متأخرة. إن العرض الشفوي للسيدة شاديك يسد الثغرات ويهدئ الشكوك التي أثارها التقرير المكتوب، وكذلك تبين الجداول الإحصائية التي وُزعت للتو، بين أمور أخرى، زيادة ملحوظة في تمثيل المرأة في المجال السياسي. على أنه، بالإشارة إلى الجدول بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، تساءلت عما إذا كانت الحالات المذكورة في التقرير تنحسر فعلاً.

٢٠ - وتابعت كلامها قائلة إنها ترحب بإنشاء اللجان الدستورية لرصد تنفيذ صكوك حقوق الإنسان وتقتراح كإجراء مكمل أن يجري تثقيف النساء بشأن حقوقهن. وطلبت أيضاً يتعلق بالعلاقة بين لجنة المرأة والمساواة بين الجنسين والجهاز الموجود حالياً للنهوض بالمرأة، مثل مكتب شؤون المرأة واللجنة الوطنية المعنية بالمرأة. وما هي أنواع التنسيق الموجودة، وكيف يمكن جعل الآليات المختلفة يؤازر بعضها بعضاً؟

أولوية بالغة على صياغة سياسة وطنية بشأن إجازة الأمومة عن طريق إجراء مشاورات واسعة النطاق مع القطاع الخاص.

١٦ - وتابعت كلامها قائلة إن غيانا، وبصورة خاصة المرأة في هذا البلد، تواجه صعوبات اقتصادية بسبب عبء الديون بما رغم التقدم البالغ الذي تم إحرازه في الإعفاء من الديون. وقامت الحكومة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بصياغة استراتيجية للحد من الفقر، تشمل مشاورات محلية وإقليمية ووطنية مع المرأة، مما سيمهد الطريق إلى المزيد من تخفيف المديونية من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويجري تنفيذ خطوات أخرى للحد من الفقر تستفيد منها المرأة من خلال مبادرات نابعة من المجتمع المحلي.

١٧ - وواصلت كلامها قائلة إن مكافحة ظاهرة العنف ضد المرأة والطفل تتطلب تحدي معتقدات وممارسات ثقافية بما فيها الرأي القائل أن هذه الأمور ينبغي أن تبقى ضمن نطاق الأسرة. ولقد أخذ المجتمع المدني بالفعل المبادرة لنقل المسألة إلى النطاق العام. وقامت حملة حقوق المرأة التي نفذتها المنظمات غير الحكومية بصياغة قانون مكافحة العنف المنزلي (١٩٩٦) ووضعت بذلك أسساً للعمل الحكومي. وحتى هذا التاريخ، قامت الحكومة بتوفير الخدمات الاستشارية والمساعدة القانونية وأنشأت منظمات غير حكومية للمساعدة في تقديم المشورة والدعم في المحكمة، وتوفير المأوى، وقدمت منحاً إلى منظمات غير حكومية مثل رابطة غيانا للمحاميات و "المساعدة" و "المأوى" ودربت أفراد قوة الشرطة ووكالات العمل الاجتماعي على التعامل مع حالات العنف ضد المرأة.

١٨ - وأعربت عن الأسف للمناخ الراهن من عدم الاستقرار السياسي كتحد لنماء المرأة، وقالت إن خطة

٢١ - السيدة هازل: مع إشارتها إلى التقدم الذي تحقق في تعزيز حقوق المرأة، أعربت عن القلق بشأن التنفيذ الجزئي للتشريع الحالي ونقص الآليات الفعلية. وتساءلت، على سبيل المثال، عن مدى فعالية الدور الذي يؤديه مفتش العمل الرئيسي بصفته سلطة الادعاء في قانون منع التمييز، وعما إذا كان الموظفون المعنيون يتلقون تدريباً مناسباً وإذا كان هناك وعي كاف بأحكام القانون في المجتمع ككل. وتساءلت أيضاً عما إذا كانت لجنة المرأة والمساواة بين الجنسين قد تم إنشاؤها بالفعل واستفسرت عن ولايتها وعضويتها، وعما إذا كانت وكالة متفرغة، وكيف تعرض أمامها الشواغل وعما إذا كانت تحل محل عمل اللجنة الوطنية المعنية بالمرأة أم أنها تكملها فحسب. وقالت إنه من المفيد أيضاً معرفة ما هي الروابط و/أو الآليات الوطنية التي تم إنشاؤها لضمان الشراكة والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة بغية زيادة الوعي بقانون منع التمييز وماهية الدور الذي تلعبه رابطة غيانا للمحاميات. وأضافت أن عملية إعادة تنظيم جهاز حقوق المرأة الوطني هي خطوة إيجابية ومن المهم أن تتضمن اللجنة المشتركة فيما بين الوزارات بشأن الجنسانية تمثيلاً عالي المستوى نسبياً كي تكون فعالة بحق. وطالبت أيضاً بمزيد من المعلومات بشأن الموظفين وميزانية آليات حقوق المرأة الوطنية ذات الصلة.

٢٢ - السيدة فريير غوميز: طلبت مزيداً من المعلومات بشأن خطة العمل الوطنية للمرأة، ٢٠٠٠-٢٠٠٤، وبصورة خاصة المشاريع المعروضة لمساعدة نساء الفئات الأكثر ضعفاً. وتساءلت مشيرة إلى الدور التنسيقي الذي يضطلع به مكتب شؤون المرأة عما إذا كانت الحكومة تنوي إنشاء وزارة مستقلة تعنى بشؤون المرأة وعما إذا كان سيتم اعتماد مزيد من الأموال لقضايا المرأة. وقالت إن تنسيقاً كافياً على كل الصُّعد وبين جميع أصحاب المصلحة هو أمر هام بشكل خاص للنهوض بالمرأة. وإن وضع النساء من الهنود الأمريكيين، اللواتي يقمن بشكل عام في المناطق الريفية واللواتي كن من أكثر الفئات حرماناً، هو مصدر قلق خاص، وأشارت إلى أن نسبة عالية من نساء الهنود الأمريكيين كنّ ربّات أسر. وطلبت المزيد من المعلومات بشأن وضع النساء الريفيات وتمدّد تمثيل النساء الريفيات، وبصورة خاصة نساء الهنود الأمريكيين في مجالس القرية وفي لجنة الشعوب الأصلية ولجنة العلاقات الإثنية وشبكة النساء الريفيات.

٢٣ - السيدة آباكا: شددت على أثر الفقر على نساء الأقليات الإثنية بصورة خاصة، وأعربت عن ارتياحها من أن امرأة شابة من الهنود الأمريكيين جرى تكليفها منصب وزارة شؤون الهنود الأمريكيين واستفسرت عما إذا كانت هناك تدابير خاصة جرى اعتمادها لتحسين حالة نساء الهنود الأمريكيين. وفيما يتعلق بقانون الإنهاء الطبي للحمل، تساءلت عما إذا كانت هناك أية أحكام لإنهاء الحمل بعد انقضاء ثمانية أسابيع، لأسباب النمو غير الطبيعي للجنين أو الصحة العقلية للأم، على سبيل المثال. واستفسرت أيضاً عما إذا كان هناك أي تفسير لزيادة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بصورة خاصة بين بعض الفئات العمرية والإثنية.

٢٤ - السيدة آباكا: شددت على أثر الفقر على نساء الأقليات الإثنية بصورة خاصة، وأعربت عن ارتياحها من أن امرأة شابة من الهنود الأمريكيين جرى تكليفها منصب وزارة شؤون الهنود الأمريكيين واستفسرت عما إذا كانت هناك تدابير خاصة جرى اعتمادها لتحسين حالة نساء الهنود الأمريكيين. وفيما يتعلق بقانون الإنهاء الطبي للحمل، تساءلت عما إذا كانت هناك أية أحكام لإنهاء الحمل بعد انقضاء ثمانية أسابيع، لأسباب النمو غير الطبيعي للجنين أو الصحة العقلية للأم، على سبيل المثال. واستفسرت أيضاً عما إذا كان هناك أي تفسير لزيادة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بصورة خاصة بين بعض الفئات العمرية والإثنية.

٢٥ - وتابعت كلامها قائلة إنه من المهم أن يتلقى موظفو الهيئة القضائية التدريب بشأن مسألة العنف ضد المرأة، وتساءلت عما تم فعله لتدريب الشرطة، والهيئة القضائية والطلاب فيما يتعلق باتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكذلك عن الجزاءات المفروضة في حق الأشخاص المدانين بالعنف بين أفراد الأسرة التي ينص عليها القانون. وواصلت قولها إن حالة الأمهات المراهقات تزداد سوءاً بسبب الفقر وأعربت عن دهشتها

٢٦ - وانتقلت إلى مسألة العنف ضد المرأة، فقالت إن ضباط الشرطة على جميع المستويات يتلقون التدريب الأساسي ذي الصلة بدورهم في التعامل مع حالات العنف في نطاق الأسرة، لكن هذه الحالات كثيرا ما تكون غير موثقة بشكل جيد أو غير موثقة. لذا قدمت إلى مراكز الشرطة، وبعد الاجتماع مع كبار ضباط ومفوض الشرطة، قائمة تعليمات، تتضمن أسئلة محددة لتوجيهها إلى الضحية، إلى ضباط الشرطة الذين يتعاملون مع حالات العنف ضد المرأة. وأضافت إن الحكومة والمنظمات غير الحكومية والكنائس تعمل على زيادة الوعي بقانون مكافحة العنف المتزلي. وعلى سبيل المثال، عقدت في الأسبوع الماضي حلقة دراسية تدريبية للمستشارين. وإضافة إلى ذلك تم تدريب ١٦ أخصائي اجتماعي وجرى تمكينهم من عرض بعض الحالات أمام المحكمة دون تدخل الشرطة. ويمكنهم طلب استصدار أوامر حماية والمثول بالنياحة عن الضحايا. ويُعاقب بالسجن كل من ينتهك أمر حماية قضائي، كما يُلاحق العنف المتزلي قضائيا بموجب أحكام القانون الجنائي ذات الموضوع فيما يتعلق بالاعتداءات وإلحاق الأذى البدني الشديد.

٢٧ - وواصلت كلامها قائلة إنها، في مباحثات مع رئيس الهيئة القضائية، أوصت بالتعامل بصورة مستقلة مع قضايا تنطبق عليها أحكام قانون مكافحة العنف المتزلي، وبتعيين قضاة متخصصين في قضايا العنف المتزلي. والمأمول أن يتم اعتماد التشريع اللازم لإنشاء محاكم الأسرة في أواخر السنة. وأضافت إن رئيس الهيئة القضائية قال إنه لن تكون هناك أية مشكلة في تعيين قضاة لهذه المحاكم.

٢٨ - وفي ردها على السيدة هازل، قالت إنه ليس صحيحا أن الفتيات الحوامل ليس مسموحا لهن بالعودة إلى المدرسة. بل إنهن ينلن التشجيع لاستئناف دراسهن بعد ولادة الطفل.

٢٥ - السيدة شاديك (غيانا): رداً على الأسئلة بشأن الصلات بين آليات حقوق المرأة، قالت إن مشروع قانون الإصلاح الدستوري الصادر في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١، الذي ستقدم نسخة عنه إلى اللجنة، يحدد ولاية وعضوية لجنة شؤون المرأة والمساواة بين الجنسين. وقالت إن هذه اللجنة لم يجر إنشاؤها بعد، لكن أعضائها سيعينون من جانب الجمعية العامة إثر استشارات عامة وستشمل مدير مكتب شؤون المرأة وممثلا عن اللجنة الاستشارية للمرأة من مؤتمر النقابات العمالية. وسيجري تجميع مختلف اللجان في إطار لجنة حقوق الإنسان وسيتم تحديد ولاية كل منها وفق ما جرى تقريره. وأضافت أن الصلات الدقيقة مع الوكالات القائمة ودور اللجنة الوطنية للمرأة ما تزال بحاجة إلى تحديد. وفيما يتعلق بمعدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، قالت إن إجمالي الـ ١٨٦٢ حالة الواردة في الجدول الموزع في قاعة المؤتمرات بالفعل يعود إلى كامل الفترة من ١٩٨٧ - ٢٠٠١، وليس لسنة ١٩٨٧ وحدها. وإن عملية تجميع العمل والخدمات الإنسانية والضمان الاجتماعي في وزارة واحدة سيجعل من الأيسر ضمان قيام مفتشي العمل بوضع الأحكام المناهضة للتمييز موضع التنفيذ. كما جرى توفير التدريب لمفتشي العمل، وبالرغم من أن عدد الشكاوى الواردة حتى تاريخه لا يذكر، فإن إنشاء الوزارة الجديدة سيؤدي إلى إنفاذ أفضل. إن مكتب شؤون المرأة واللجنة الوطنية المعنية بالمرأة، بالتعاون مع رابطة غيانا للمحاميات، يوفران الموارد والتدريب للجماعات النسائية. وأشارت إلى أن اللجنة المشتركة بين الوزارات والمعنية بالقضايا الجنسانية تمتلك بالفعل تمثيلا رفيع المستوى نسبيا وهي بالتالي جد فعالة. وأضافت إن الميزانية الحالية لمكتب شؤون المرأة، وتشكل ما نسبته ٠,٠٠٦٥ في المائة من الميزانية الوطنية، كافية ولا يبدو أنها تشير إلى وجود أي نقص في تمويل برامج المرأة.

الإقليمي. كما أن المرأة الأمريكية الهندية تشارك في جميع المؤتمرات الوطنية للمرأة المعقودة في جورجتاون.

٣١ - وفي ردها على السيدة آباكا، قالت إنه ليس صحيحاً أن الأمريكيين الهنود ليسوا على نفس المستوى من التعليم ذلك أنه، كما شرحت سابقاً، توجد مدارس حتى المرحلة الثانوية، في جميع المجتمعات. وأن قانون الإنهاء الطبي للحمل لا ينص على أحكام بشأن الإجهاض بعد انقضاء ثمانية أسابيع، فالأمر متروك لرأي الطبيب. ورغم عدم وجود بحوث تتعلق بأسباب الزيادة المفاجئة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، فهي تعتقد أن الأمر يعود بدرجة كبيرة إلى تهاون المراهقين في اتخاذ تدابير احترازية. وتحاول الحكومة تغيير مواقف الجيل الشاب وتحذيره من مخاطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) عن طريق الدعوة والتعليم. كما أنه لا تتوفر معلومات عن مدى انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في مختلف المجموعات الإثنية. وأن أغلب الضحايا تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٠ عاماً.

٣٢ - السيدة ليفينغستون رادي: أثنت على الدولة الطرف لإنجازاتها في مجالات مشاركة النساء في الحياة السياسية والعامة وللمعدل المرتفع لتعليمهن، مما يتناقض تناقضاً حاداً مع استمرار الفقر والقوالب النمطية. وقالت إن ضالة حضور المرأة في قوة العمل - ٢٦ في المائة - هو فعلاً أمر مقلق ويستدعي مواصلة تعزيز الفعّال لتشريعات العمل. وانتقدت في هذا الصدد التركيز على الادعاءات القضائية الجنائية أكثر منه على وسائل الانتصاف المدني بموجب قانون المساواة في الحقوق. كما أن وسائل الانتصاف الجنائية تتضمن عبئاً ثقيلاً من البينات التي قد تكون إشكالية في قضايا التمييز ضد المرأة، وكذلك التدخل البيروقراطي الذي لم يكن ناجحاً جداً حتى الآن. وأهم من كل ذلك، بموجب هذا النظام، أن

٢٩ - وأقرت في ردها على السيدة فيرير غوميز أن المرأة هي حقا الضحية الرئيسية للفقر، وهي من أشد فئات المجتمع ضعفاً. وقالت إنه تم وضع برامج لمعالجة هذا الوضع في المناطق الريفية بصورة خاصة. وتم إنشاء خدمات المساعدة القانونية للمرأة الريفية مع موارد من صندوق خاص بمكافحة الفقر في وزارة العمل، والخدمات الإنسانية، والضمان الاجتماعي. وأن خدمات المساعدة القانونية قيمة بصورة خاصة للمرأة المطلقة أو المنفصلة التي تعاني صعوبة في الحصول على نفقة إعالة أو في الحصول على أموالها. وبناء على مشاورات مع الجماعات النسائية في الأقاليم، تقدم الحكومة منحاً لتمكين النساء المستضعفات بشكل خاص من البدء بمشاريع صغيرة تدريجياً. ويمكن دعم هذه التدابير عن طريق تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وورقة استراتيجية الحد من الفقر، إضافة إلى إقامة مصانع للملابس في المناطق الريفية بغية خلق وظائف لربات البيوت اللاتي يعلن أسرهن.

٣٠ - وتابعت كلامها قائلة إن كما كبيراً من العمل تم تحقيقه مع المجتمعات المحلية الأمريكية الهندية. فالنساء أصبحن عضوات في مجالس المجتمعات الأمريكية الهندية وينقلن احتياجات هذه المجتمعات إلى وزير شؤون الأمريكيين الهنود والسلطات الحكومية الأخرى. وقد أقيمت مرافق صحية (مستوصفات في المجتمعات الكبيرة و "أكواخ صحية" في المستوطنات الصغيرة) وأنشئت المدارس حتى المرحلة الثانوية في جميع مجتمعات الأمريكيين الهنود. كما أن بعض المجتمعات تمتلك بالفعل إمدادات للمياه، وتشرف وزارة الإسكان والمياه على إنشاء مرافق في المجتمعات الأخرى. وفي الوقت الراهن، لا تصنف ربات البيوت حسب المجموعات الإثنية، ومع ذلك، سيكون ممكناً بواسطة الحاسوب إنتاج إحصاءات مفصلة إثنية. وأضافت إن وزارتها تعمل مع مجتمعات الأمريكيين الهنود من خلال لجان المرأة على الصعيد

٣٥ - السيدة غونيسيكري: أعربت عن دهشتها من أن بلدا يمثل هذا العدد المثير للإعجاب من النساء في الحياة السياسية وقانون المساواة في الحقوق وقانون مكافحة العنف المتري، تنقصه معايير الاتفاقية بشأن إجازة الأمومة، التي بموجب موادها ٥ (ب)، و ١١ (١) (و) و (٢)، تعتبر حقا أساسيا وليست امتيازًا يمكن سحبه وفق رغبة رب العمل. وقالت إنه ينبغي للدولة الطرف العودة إلى معايير منظمة العمل الدولية وتلك التي تتجسد في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها الاتفاقية. كما أن من الهام بصورة خاصة إقناع القطاع الخاص بأن إعطاء إجازة أمومة هو بالفعل ممارسة إدارية سليمة، وأن الإنتاج الاقتصادي سيتأثر فيما إذا كانت صحة المرأة والطفل في خطر. وقالت إنها تشارك السيدة ليفينغستون رادي قلقها بشأن تركيز قانون المساواة في الحقوق على الإجراءات الجنائية أكثر من تركيزه على سبل الانتصاف المدنية في إنفاذ الضمانات الدستورية. وأضافت إن قانون منع التمييز يبدو أنه يركز على قضايا العمل. وإنها ستقدر للدولة الطرف تزويدها بتوضيح عن نطاقه. وحثت الدولة الطرف على أن تفكر، ضمن سياق الإصلاحات الدستورية في إقامة إجراءات ادعاء، مما يمكن أن ييسر حصول المرأة على غوث سريع، بدرجة أكبر مما توفره إجراءات المحاكم. ويمكن أن يستكمل ذلك بلجنة وطنية مستقلة بآليتها الخاصة للشكاوى. كما يمكن للدولة الطرف النظر إلى تجربة الهند الناجحة للغاية في هذا الخصوص. وتابعت قائلة إن وجود لجنة مستقلة سيعزز أيضا الشراكة مع المنظمات غير الحكومية، وهو أمر فائق الأهمية. وأخيرا اقترحت أن تعيد غيانا التفكير في قوانينها التي تجرم البغاء، وخاصة على ضوء أزمة الإصابة بفيروس الإيدز

٣٦ - السيدة أكار (نايبة الرئيس): تولت الرئاسة.

٣٧ - السيدة جبر: قالت إنه بالرغم من إنجازات الدولة الطرف التشريعية والسياسية الكبيرة، فإن مستوى الخدمات

المرأة لا تشعر بتمكينها من التماس الانتصاف بوسائلها الخاصة وليس لديها حوافز حقيقية (على سبيل المثال، التعويضات العقابية، أو استعادة لوظيفة، أو الأجر المتكافئ) للقيام بذلك. وأضافت أنها تريد معرفة ما إذا كان يحق للمرأة الغيانية التماس وسائل انتصاف مدنية وإذا كان الأمر كذلك لماذا لم يتم التأكيد على هذا الخيار في التقرير. وتساءلت، وإذا لم يكن الأمر كذلك، عما إذا كانت الدولة الطرف لديها أي خطط لتوفير سبل انتصاف مدنية.

٣٣ - وأضافت إنها تشعر بالقلق لعدم وجود إجازة أمومة إلزامية وعدم وجود ضمانات كافية لإجازة الأمومة المدفوعة الأجر. وتساءلت بصورة خاصة عما إذا كانت تُفرض عقوبات على أرباب العمل في القطاع الخاص الذين يخلّون بدفع مساهماتهم إلى برنامج الضمان الوطني أو على الأقل ما إذا كانوا ملزمين بتغطية إجازة الأمومة المدفوعة الأجر للموظفين الذين حرموهم منها.

٣٤ - ورحبت بعملية الإصلاح الدستوري لغيانا وتساءلت عما إذا كانت التوصيات بالتمثيل الإلزامي للمرأة بنسبة ١/٣ في المائة ناجحة على الصعيد الإقليمي كنجاحتها على الصعيد الوطني. وقالت إنه سيسعدها الحصول على أرقام بشأن قضايا العنف ضد المرأة وبصورة خاصة قضايا العنف المتري، التي تم الإبلاغ عنها، وعن المحاكمات والإدانات، وصرامة الأحكام الصادرة في حالات الإدانة. وأضافت إنه سيكون من المثير للاهتمام معرفة ما إذا كانت الدولة الطرف تخطط للتوسع في برنامج تدريب ضباط الشرطة لديها بشأن مكافحة العنف ضد المرأة. وأعربت عن الأمل أن تكون الحلقات الدراسية القادمة المخصصة للهيئة القضائية بشأن مكافحة العنف ضد المرأة والعنف المتري ناجحة جدا.

بينما في المجال القانوني في صف التخرج الخاص بها في معهد الحقوق عام ١٩٩٨ كان هناك ١٧ غيانيا منهم أربعة فقط من الذكور. وهذا الاتجاه ما يزال مستمرا.

٤١ - وتابعت كلامها قائلة إن قانون المساواة في الحقوق لم يركز فقط على حقوق العمل، بل شمل كل مجالات المجتمع، بما فيها حقوق الملكية للمرأة التي تعيش مع رجل خارج نطاق الزوجية. إن قانون منع التمييز من ناحية أخرى يركز بشكل أولي على مسائل العمل. وبموجب هذا القانون، يمكن لمفتش العمل الرئيسي بدء إجراءات الملاحقة القضائية ضد المنتهكين، لكن ذلك لا يشكل إعاقة قانونية للمرأة التي ترفع قضية مدنية بغية التماس الحصول على تعويضات أو صور انتصاف أخرى، إذ أن من حق أي شخص القيام بذلك. لقد أدت هذه القضايا في السابق إلى فرض تعويضات عقابية، واستعادة العمل لضحية التمييز الذي تم إثباته وما إلى ذلك. أما الإعاقة الفعلية للمرأة التي تقيم دعوى مدنية، فهي الكم الكبير من القضايا التي تنتظر النظر فيها أمام المحاكم: إذ قد تطول المدة إلى خمس أو ست سنوات قبل الاستماع إلى القضية وإصدار الحكم أو الحصول على تعويضات عن الأضرار.

٤٢ - وواصلت كلامها قائلة إن المساهمات الخاصة باستحقاقات الأمومة الإلزامية، بموجب قانون الضمان الوطني، مطلوبة من الموظف ورب العمل كليهما، وإن رب العمل الذي يتخلف عن دفع المساهمات أو يمتنع عن تسجيل موظف ما، عرضة لإقامة الدعوى عليه بموجب القانون. ويتم تعزيز البرنامج بنظام من المفتشين في جميع أقاليم البلد، الذين يستجيبون لجميع الشكاوى المقدمة. ويفرض القانون منح ستة أسابيع إجازة أمومة قبل الإقامة بالمستشفى، وأسبوع واحد خلال فترة الإقامة بالمستشفى وستة أسابيع بعد مغادرة المستشفى. بالطبع، فإن بعض أرباب العمل في القطاع الخاص يحاولون التحايل على القانون عن طريق

الاجتماعية فيها متخلف وأن المرأة قد تأثرت سلبا أكثر من غيرها. وعبرت عن قلقها للمعدل العام لمحو الأمية في البلاد، وفي مجال الصحة، شددت على ضرورة زيادة الوعي بشأن موانع الحمل. وأخيرا قالت إنها ترحب بالتعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية.

٣٨ - السيدة ميكاياكا - ميريبي: تساءلت عما إذا كانت الدولة الطرف تنظر في اعتماد تشريع أو إجراءات إدارية بشأن اقتراح إجازة الأمومة الإلزامية، البالغ الأهمية بصورة خاصة في القطاع الخاص. واستفسرت عن التدابير المتخذة للمحافظة على المكاسب الكبيرة التي حققتها المرأة في الحياة السياسية، عن طريق الأحزاب السياسية أو المنظمات غير الحكومية للمرأة على سبيل المثال، وسألت كذلك عن مبادرات الحكومة لضمان المساواة بين الجنسين في جميع المجالات، عن طريق توفير الدعم اللازم في الميزانية.

٣٩ - السيدة كواكو: قالت إن غيانا تعمل على النهوض بوضع المرأة على كل الصُّعد. ومع ذلك، فإن حالة المرأة الريفية تثير الإشفاق بالمقارنة بالتقدم الهائل الذي جرى إحرازه في القطاعات الأخرى، وحثت الحكومة والمرأة في غيانا على وضع برامج ومشاريع ذات أولوية خاصة بها. وعبرت عن الأمل في أن تكون غيانا أول بلد نامٍ يحقق ١٠٠ في المائة معدل مشاركة المرأة الريفية في المدارس.

٤٠ - السيدة شاديك (غيانا): أوضحت أنه لا توجد تشريعات موضوعة لتحسين تمثيل المرأة في سوق العمل عن طريق فرض حصص إلزامية، غير أنه لم يكن هناك أيضا أي معيقات قانونية أو غير ذلك من العقبات تمنع المرأة من التقدم والتعيين في أية وظيفة. والواقع أنه منذ إصدار التقرير الثاني (CEDAW/C/GUY/2) ازدادت النسبة المئوية للمرأة في العمالة. وفي مهنة التعليم، فإن أكثر من ٨٠ في المائة من كل جماعة تلتحق بمعهد لتدريب المعلمين هي من النساء،

مناقشات مع رب العمل كجزء من تحقيقاتهم، وفي بعض الأحيان يحاولون تصحيح الوضع قبل اللجوء إلى المحكمة. ووعدت بالسعي إلى وضع إجراءات للشكاوى في المستقبل القريب جدا.

٤٦ - وأشارت إلى أن ٣٠ في المائة من أعضاء المجالس الإقليمية من النساء. إلا أنها أعربت عن الأسف لأن جميع هذه المجالس انتخبت رؤساء من الرجال. وأن الجماعات النسائية ووزارتها على يقظة فيما يتعلق بتمثيل المرأة وستقوم بكل ما تستطيع للتأكد من عدم انخفاض الأرقام التي تمثلهن. والواقع أن هذه الجهات جميعا تحاول تحسين التمثيل إلى خمسين في المائة. وهذا الهدف قابل للتحقيق.

٤٧ - وقرأت بيانات عن عدد قضايا الاغتصاب المعروضة على المحاكم بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٠: سنة بعد سنة، وهذه الأرقام هي ٩، ١٠، ٩، ٥ و ٨. وأضافت أنه في عام ١٩٩٦ جرت المحاكمة في خمس قضايا، منها اثنتان جرى الحكم فيهما بإخلاء السبيل أو التبرئة. وفرض حكم واحد بالسجن ثلاثة أشهر وحكمان بالسجن ١٥ سنة. وفي عام ١٩٩٧، جرت المحاكمة في قضية واحدة أدت إلى الحكم بالسجن ثماني سنوات. وفي عام ١٩٩٨، جرت محاكمة خمس قضايا أدت واحدة منها إلى إخلاء السبيل أو التبرئة، وواحدة إلى الحكم بغرامة مقدارها ٧٥ ألف دولار، وحكم واحد بالسجن أربع سنوات، وواحد بالسجن ١٥ سنة وواحد ٢٠ سنة. في عام ١٩٩٩، أقيمت الدعوى في قضية واحدة انتهت بالحكم بالسجن ١٥ سنة. وفي عام ٢٠٠٠، جرت محاكمة قضية واحدة انتهت بحكم بالسجن ٢٠ سنة لكل من المدعى عليهم الأربعة. وشددت على أن القضايا التي لم تجر محاكمتها لم تهمل إسقاطها بل ما تزال معلقة، والبعض منها يمكن أن تجري محاكمته خلال الدورة الحالية للمحكمة العليا.

اللجوء إلى ترتيبات تعاقدية أخرى مع موظفيهم. على أنه بموجب قانون العقود فإن الشروط التعاقدية التي تتناقض مع التشريع النافذ غير صالحة ويمكن استدعاء رب العمل هذا إلى المحكمة بطلب من الموظف من أجل تعديل العقد.

٤٣ - واستطردت قائلة إن قانون منع التمييز يقضي بمعاقبة التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو اللون أو الأصول الإثنية أو الانتساب إلى الشعب الأصلي، أو الموطن، أو الأصل الاجتماعي، أو الوضع الاقتصادي أو الرأي السياسي، أو العاهة، أو المسؤوليات الأسرية، أو الحمل أو الحالة الاجتماعية أو السن. وأنه سيتم إعطاء مفتشي العمل التدريب اللازم للتصدي لكل تلك الأشكال من التمييز، إلا أنها سلمت بأنه، لم يكن هناك فرصة حقيقية لتحفيز المفتشين وتوجيههم للتصدي للتمييز ضد المرأة بفعالية أكبر إلى أن تم إدخال ذلك النظام مؤخرا إلى وزارتها. وأنه كان هناك، فيما سبق، ميل إلى إغفال جوانب معينة. وأن مفتش العمل أو مفتش الضمان الوطني يدخل أولا في مشاورات مع رب العمل في محاولة للوصول إلى تسوية مرضية للتراعات بدلا من اللجوء بشكل آلي إلى الادعاء الجنائي، لكنه يقوم بتقديم دعوى جنائية ما إذا لم يكن هناك سبيل آخر. مع ذلك فإن المهمة الرئيسية تبقى جعل المرأة ذاتها تعي حقوقها، وإن وزارتها تقوم بحملة تثقيفية تحقيقا لهذا الغرض.

٤٤ - واستطردت تقول إن الحكومة تقرر بالحاجة إلى تعديل أو إدخال تشريع بغية التصدي للتمييز غير المباشر ضد المرأة، والتحرش الجنسي وغير ذلك. وأعربت عن الأمل في أن يكون ذلك قد تم إنجازه حين يتقدم بلدها بتقريره القادم.

٤٥ - وذكرت إنها توافق على أن هناك حاجة لإجراءات للشكاوى خارج هيكلية الحكومة، وأشارت في هذا الصدد إلى وجود سلطة شكاوى لدى الشرطة. وشددت على أنه لدى تلقي مفتشي العمل إحدى الشكاوى، يلجأون إلى عقد

- ٤٨ - وقدمت معلومات عن مكتب المساعدة القانونية في جورجيتاون بشأن العنف المتزلي، وقالت إنه بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ ونيسان/أبريل ٢٠٠١، قدم ٤٦ شخصا طلبات للمكتب من أجل تمثيلهم في قضايا عنف متزلي، حيث تم تمثيل ١٩ شخصا منهم من قبل المحامين العاملين في المكتب، وحصل ٢٧ شخصا على مشورة تتعلق بالإجراءات الذي يجب اتخاذه. وكان هناك عدد من حالات الإصابات البدنية، لكن من المستحيل القول كم واحدة منها كانت أيضا حالات عنف متزلي. وسعت ضحيتنا اغتصاب أو اعتداء جنسي آخر إلى الحصول على المساعدة من المكتب فقدمت لهما المشورة.
- ٤٩ - وواصلت كلامها قائلة إن تدريب عناصر الشرطة على مكافحة العنف المتزلي هو عملية مستمرة. وتضم مناهج كل دفعة جديدة من رجال الشرطة تدريبا على مكافحة العنف المتزلي. أما الضباط الأقدم الذين لم يتلقوا تدريبا على مكافحة العنف المتزلي، فكانوا يوفدون للتدريب في دورات خاصة. والهدف هو إيجاد ضابط شرطة في كل مركز شرطة يكون أيضا أخصائي اجتماعي مدرب، وقد أوشك هذا الهدف على التحقيق قدر الإمكان من الناحية العملية.
- ٥٠ - وتابعت كلامها قائلة إن اللجنة الوطنية المعنية بالمرأة هي لجنة وطنية مستقلة ذات تمثيل للمنظمات غير الحكومية تمثل ما أوصت به اللجنة. وإن حكومة غيانا لم تحاول أبدا استبعاد المنظمات غير الحكومية والهيئات المستقلة. وحينما يتم تأسيس اللجان الدستورية، ينبغي أن تجري مناقشة دور اللجان الأخرى لتحديد ما إذا كانت ستبقى على حالها أو تتحول إلى وكالات حكومية، ويجب أن توضع مسألة استقلالها في الاعتبار في هذه المناقشات.
- ٥١ - وأضافت قائلة إن غيانا درست التشريعات الهندية كنموذج مطبق في عدد من الحالات وهي تعرب عن التزام وزارتها بدراسة تشكيل لجنة مستقلة لدراسة الشكاوى.
- ٥٢ - وقالت إنها توافق على أن التشريع المتعلق بالبغاء قديم ولم يعد ملائما. وتعهدت بإعطاء الأولوية للإصلاح وتضمينه في برنامجها لعام ٢٠٠٢. وأضافت إن احتجاج البغايا يتم بشكل رئيسي بتهمة التسكع أو التشرذ أو عرض الخدمات أو السرقة، أما زبائنهن، فلم يكونوا موضع اتهام لأسباب أقل ما فيها هو صعوبة تحديد هويتهم. وبالطبع، فإن الناس يتكلمون بصدد هذه المسائل، ومن المؤكد بوضوح أنهم لا يرغبون في الحديث عنها في محكمة قانونية.
- ٥٣ - واستطردت قائلة إن معدل محو الأمية يقلق حكومة غيانا بصورة عامة، ووزارة التعليم بصورة خاصة، وبالرغم من أن التعليم متاح بصورة عامة في غيانا، فإن بعض الأطفال ما يزالون يتركون المدرسة ولما يتعلموا القراءة بعد. وأن وزارة التعليم تعالج المسألة عن طريق برامج علاجية لتعليم القراءة للبالغين والأطفال.
- ٥٤ - وقالت إن مسألة منع الحمل تبرز غالبا ضمن برامج التوعية بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتوفر رابطة غيانا للآباء المسؤولة المشورة وموانع الحمل مجانا وتنظم دورات وبرامج تدريبية للأجيال الشابة والمراهقين. ولكن لسوء الحظ، هناك تعاون واضح في النظر بجدية إلى خطر الإيدز، ولا بد من عمل الكثير لزيادة وعي الأجيال الشابة بضرورة استخدام موانع الحمل.
- ٥٥ - وتابعت كلامها قائلة إن وضع المرأة الريفية بُدئ بتناولها من خلال خطة العمل الوطنية للمرأة، التي يؤمل أن يكون لها أثر إيجابي.
- ٥٦ - وتعهدت بدراسة الاعتمادات المخصصة في الميزانية للمرأة كجزء من عملية الميزنة لعام ٢٠٠٢، التي ستبدأ في

أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وإنها لم تتلق أي إسهام في ميزانية عام ٢٠٠١، وستحاول ضمان أن تُخصص للهيئات الحكومية التي تتعامل مع شؤون المرأة الأموال الكافية في عام ٢٠٠٢.

٥٧ - وأكدت أنه توجد خمس قاضيات في المحكمة العليا في غيانا، وأن وزير العدل، وكبير القضاة السابق هو امرأة أيضا.

٥٨ - الرئيسة: تحدثت بالنيابة عن اللجنة فأثنت على الوزيرة لتقرير بلدها، وهنأتها على مشاركتها في حوار إيجابي وبناء وتمنت لها النجاح في متابعة العمل الجيد الذي قدمته بالفعل نساء غيانا وباسمهن.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.